وحدة بنية تركيب الجملة الاسمية والفعلية في بعض الآيات القرآنية

م.م. زهراء عباس مكي عباس
جامعة بابل/ كلية التربية الاساسية

Unit of the structure of the nominal and verbal sentence structure in some Qur'anic verses

assistant teacher. Zahraa Abbas Makki Abbas
University of Babylon / College of Basic Education
bas284.zahraa.abbas@uobablon.edu

الملخص

يشـــير البحث إلى الدراســـة وحدة الدلالة بين الجمل الفعلية والجمل الاســـمية في بعض الآيات القرآنية الكريمة والوصول إلى قضية دلالة نوعي الجملة العربية والقضايا اللغوية المتصلة بها من خلال المقابلة بين التركيب الذي صـيغ عليه السـؤال والتركيب الذي نظم عليه الجواب واسـتنتاج دلالة التركيب الاسمي والتركيب الفعلي بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

وكما يضم هذا البحث دراسة الجملة الاسمية والفعلية والافكار المتصلة به، ثمَّ ما يمكن التوصل إليه من نتائج لذا فقد ورد البحث في ثلاث مباحث:-

المبحث الاول: دلالة الجملة الاسمية والفعلية والطلبية.

المبحث الثاني: دلالة الأزمنة

المبحث الثالث: التقديم والتأخير

الكلمات المفتاحية: (وحدة، بنية التركيب، الجمل الاسمية، الجمل الفعلية)

Summary

The research refers to the study of the unity of significance between the verbal sentences and the nominal sentences in some verses of the Holy Qur'an, and reaching the issue of the significance of the two types of Arabic sentences and the linguistic issues related to them through the comparison between the structure on which the question was formulated and the structure on which the answer was structured, and concluding the significance of the nominal structure and the actual structure between the nominal sentence. And the actual sentence. This research also includes a study of the nominal and verbal sentences and the ideas related to them, and then the results that can be reached. Therefore, the research was presented in three sections: - The first topic: The significance of the nominal, verbal, and accusative sentences. The second topic: the meaning of times Section Three: Advancement and Delay

Keywords: (unit, compositional structure, nominal sentences, verbal sentences)

المبحث الأول

دلالة الجملة الاسمية والفعلية والطلبية

أولًا: الجملة الاسمية:

المبتدأ والخبر كونهما أساس الجملة الاسمية، فالمبتدأ عارٍ من نواظر الأسماء غير الزائدة ومن الأفعال والحروف، والمراد بهِ أنَّ يأخذ أولاً لثانٍ مبتدأ به يكون ثانيه خبره ولا يغتنى واحد منهما عن رفيقه، والمبتدأ لا يعدّ كلامًا وافٍ إلا بخبره، وهو موضع لما قام في الأسماء، نحو: كان وأخواتها، وما ماثل ذلك من النواظر [١].

والخبر هو الذي يستفيد منه المستمع ويصبح به المبتدأ كلامًا، ويصاب به التصديق والتكذيب[٢]، ويعدان مرفوعان دائماً، فرأي سيبويه ومنتخب البصريين أنَّ المبتدأ علامة رفعه الابتداء فنظيره في المبتدأ مجرد غير مادي وهو أوجد الاسم خالٍ عن النواظر اللفظية غير الزائدة، وما يماثلها، أما الخبر فهو علامة رفعه المبتدأ، فنظيره في الخبر ملقي وهو المبتدأ، إذْ يقول سيبويه: فأما ما يبنى عليه شيء هو هالك المبني عليه أنتصب به كما علا هو بالابتداء[٣].

ونستخلص إنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ، وهذا الرأي للمبرد وابن السراج[٤]، وقال الكسائي والفرَّاء هما مرفوعان[٥]، وتبنى السيوطي هذا الرأي ويقول: إنَّ كل من المبتدأ والخبرِ ملازم للآخر وسائل له وبه يصبح عمدة[٦]، وكما ذهب الزمخشري إلى إنَّ الابتداء هو العامل في المبتدأ والخبر، وذلك لأنهما غير منحازين للحجة هو رافعهما، لأنَّه يقصد أخذهما معاً أخذاً واحداً بما إنَّ الإسناد لا يتواجد من غير طرفي الاسناد [٧].

وأما منتخب الكوفيون إنَّ أول مبتدأ يرفع بالضمير العائد من الخبر إليهِ، والعامل في المبتدأ الثاني منزوع عن نواظره المسندة إلى شيء ثاني[٨].

على الرغم ممّا قد يبدو للباحث أول وهلة من يسر وسهولة في تحديد مفهوم الجملة الاسمية عند النحاة، إلا أنَّ ذلك لا يتأتى له كما كان يظن، وذلك يرجع إلى أنَّ النحاة القدماء كانوا يكتفون بالتمثيل للأبواب النحوية أكثر من اهتمامهم بالتعريفات والحدود.

وإنَّ وجدت بعض التعريفات للجملة الاسمية، فهي غير جامعة ولا مانعة، إضافة إلى أنَّ دراستهم للجملة عموماً لم تكن دراسة مقصودة، بل تناولوها تناولاً عرضياً، فيشيرون إليها حين يعرضون للخبر الجملة، والنعت الجملة، والحال الجملة، وجملة الصلة، وجملة الشرط والجزاء [٩].

وبعض النحاة يدخل في الجملة الاسـمية ما ليس منها، وبعضـهم يخرج منها ما هو من صـميمها [١٠]، حتى إنَّ بعض النحاة لم يجمع المبتدأ والخبر في باب واحد[١١]، وهو الموضـع الذي يتوقع أنَّ يجد الدارس تعريفاً للجملة الاسـمية فيه، بل إنَّ من النحاة من يطلق على باب الجملة الاسمية باب الابتداء[١٢]، وبعضهم يجمع الجملتين الاسمية والفعلية تحت باب واحد[١٣].

واكتفى النحاة بتعريف الجملة الاسمية بأنَّها التي يكون صـدرها اسم، أو التي تتكون من مبتدأ وخبر، فهذا عبد القاهر الجرجاني يقول: ((فالكلام لا يخلو من جملتين: إحداهما اسمية كـــ(زيدٌ أخوك) وتسـمى جملة من المبتدأ والخبر؛ والثانية: فعلية كقولك (خرج زيد) وتسـمى جملة من فعل وفاعل. والمقصـود بالاسـمية أنْ يكون الجزء الأول اسـماً، وبالفعلية أنْ يكون الأول فعلاً، فإذا قلت: (زيد ضـربته) كانت الجملة اسمية لأنَّ الجزء الأول اسم، وضـربته جار مجرى قولك: (مضروب))[١٤].

ويعرف الجملة الاسمية إذ يقول: أمَّا الجملة الاسمية فهي التي تدل على المسند فيها دائم ثابت، أو التي يتسم فيها المسند إليهِ بالمسند تميزاً دائماً، أو بمعنى أخر: هي التي يصبح فيها المسند اسماً [١٥].

واعتبر أنَّ جملة مثل: (البدر طلع) جملة فعلية على الرغم من أنَّها مبدوءة باسـم، منتقداً النحاة القدماء الذين اعتبروها ونحوها جملاً اسمية قائلاً: ((إنَّ القول بأنَّ جملة (البدر طلع) فعلية يجنبنا الوقوع في كثير من المشـكلات التي أوقع النحاة القدماء أنفسـهم فيها، أو أوقعهم فيها منهجهم الفلسفي))[١٦].

ومن حق أي باحث يتساءل: هل كل الأسماء تصـلح لإفادة الثبوت وعدم التجدد إذا أخبر بها عن اسم ما ؟ وإذا كان اسم الفاعل يدل على التجدد والحدوث كما يقول النحاة، فهل إذا أخبرنا به عن اسم كما في نحو: محمد قائم، كانت هذه الجملة فعلية عند الدكتور المخزومي[١٧]، وأين تلك الدلالة على التجدد والحدوث في قول القائل: طلع البدر، أو البدر طلع؟ إذا كانت الجملة الفعلية عنده تعرف بدلالتها على ذلك؟ فإنَّ لم نجد فيها تلك الدلالة هل تعد في نظره جملة اسمية؟.

ولم يكن الدكتور مهدي المخزومي هو الوحيد القائل بأنَّ جملة مثل: (البدر طلع) فعلية بل قد سبقه إلى هذا الأستاذ إبراهيم مصطفى[١٨].

وهذا الرأي هو في الأساس رأي قديم ذهب إليه بعض نحاة الكوفة، حيث أجازوا تقدم الفعل على الفاعل[١٩].

وقد رد عليهم ابن مالك رداً جميلاً، معضـــوداً بالحجج الدامغة[٢٠]، ومن قبله المبرد[٢١]، والأنباري[٢٢]، وابن يعيش[٢٣].

وبعد هذا التطواف في كتب القدماء والمتأخرين من النحاة حول تعريف الجملة الاسمية لم أجد لها عندهم تعريفاً دقيقاً شاملاً، فأقترح تعريفاً للجملة الاسمية بأنَّها: الجملة التي يكون المسند إليهِ فيها اسمًا أو ضميرًا، أو مركبًا موصولاً، ويكون المسند معه فيها اسمًا، أو وصفًا، أو ضميرًا، أو مركبًا موصولاً، أو جملة اسمية أو فعلية، أو شبه جملة، سواء تأخر المسند فيها أم تقدم على المسند إليهِ، تجردت من النواسخ، أم تضامت معها، ذكر فيها ركنا الإسناد، أم حذف أحدهما لقرينة.

حيث وجدت الجملة السهلة هي وحدة الكلامية الصغرى، لكونه يحتوي على نظام سياقي تركيبي عملي إسنادي واحد، مع تمكين إدخاله في مزيج أكبر واسع معقد، وفق حال السياق، مستلزم المقام، إذْ يقول سيبويه: "هذا باب الابتداء، فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه الكلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبنى عليه. فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه، فهو مسند ومسند إليهِ" [٢٤].

وأكد هذا المفهوم بقوله وادرك أنَّ المبتدأ لا مهرب له من أنْ يصبح المبني عليه شيئاً نفسه هو، أو يصبح في نفس الوقت، وهذه الثلاثة أبلغ كل واحد منها بعد ما يبتدأ به [٢٥].

والقسم الثاني هو: المبتدأ والخبر شبه الجملة، وهو ما يعبر عنه: أنْ يكون في مكان أو زمان.

هذا والغرض الأساسي من التعبير بالجملة الاسمية بأنماطها المختلفة، هو إثبات المسند للمسند إليهِ، من غير دلالة على تجدد واستمرار، من حيثّ وضعها الأصلي، وقد يقصد بها الدوام والاســتمرار إذا دلت قرينة على ذلك، وقد يقصــد بها التجدد والحدوث إذا كان خبرها جملة فعلية[٢٦].

ويقول السـيوطي: "(الأصـل تعريف المبتدأ، لأنَّه المسـند إليهِ، فحقه أنْ يكون معلوماً، لأنَّ الإسناد إلى المجهول لا يفيد، و تنكير الخبر، لأنَّ نسبته من المبتدأ نسبة الفعل، من الفاعل، والفعل يلزمه التنكير، فرجح تنكير الخبر على تعريفه، فإذا اجتمع معرفة ونكرة فالمعرفة المبتدأ، والنكرة الخبر)" [٢٧].

لكن المحقق الرضـي لا يتفق مع النحاة في قولهم بأنَّ أصـل الخبر التنكير وفي تعليلهم لذلك قائلاً: ((وأما قول النحاة: أصــل الخبر التنكير، لأنَّ المســند ينبغي أنْ يكون مجهولاً، فليس بشيء، لأنَّ المسند ينبغي أنْ يكون معلوماً كالمسند إليهِ. وإنَّما الذي ينبغي أنْ يكون مجهولاً هو

انتساب المسند إلى المسند إليهِ، فالمجهول في قولك: (زيد أخوك) هو انتساب أخوة المخاطب إلى زيد وإسناده إليه، لا أخوته)) (٢٨).

ولذا يرى أهل البيان أنَّ هناك فروقاً في الاستعمال والأحوال والأغراض بين الخبر النكرة والخبر المعرفة. فالأول: يكون حين يقصد مجرد الحكم على المبتدأ بشيء لم يكن المتلقي قد علم أساساً أنَّه كان، والثاني: حين يقصد إثبات حكم بعينه معلوما، ولكن المحكوم عليه غير معلوم. يقول عبد القاهر الجرجاني: ((اعلم أنك إذا قلت: (زيد منطلق) كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقا كان، لا من زيد و لا من عمرو، فأنت تفيده ذلك ابتداء، وإذا قلت : (زيد المنطلق)، كان كلامك مع من عرف أنْ انطلاقا كان إما من زيد وإما من عمرو، فأنت تعلمه أنَّه كان من زيد دون غيره))(٢٩).

وكما حكم النحاة – في النمط الأول –على أصالة تعريف المبتدأ و تنكير الخبر، حكموا على المبتدأ أيضاً بأصالة التقدم في الترتيب، وعلى الخبر بالتأخر، مع جواز العكس، يقول سيبويه: "(فالمبتدأ هو الأول، والمبني ما بعده عليه)" (٣٠).

ويقول ابن مالك : ((والأصل تأخير الخبر، ويجوز تقديمه إنْ لم يوهم ابتدائية الخبر أو فاعلية المبتدأ)) (٣١).

وقال الصبان: ((اعلم أنَّ للخبر في نفسه حالتين: التقدم والتأخر، والأصل منهما التأخر، بقطع النظر عن كونه واجبًا أو جائزًا)) (٣٢).

علة تقدم المبتدأ وتأخر الخبر قد بينها الرضي بقوله: ((إنَّما كان أصل المبتدأ التقديم، لأنَّه محكوم عليه، ولا بد من وجوده قبل ذكر الحكم عليه)) (٣٣).

والمفهوم من كلام النحاة هنا أنَّ الرتبة بين المبتدأ والخبر في هذا النمط رتبة حرة، أي غير ملتزمة، وإنَّ كان تقديم المبتدأ وتأخير الخبر فيه هو الأصل وبناء عليه يجوز أنَّ يتقدم الخبر ويتأخر المبتدأ، إنَّ دعت لذلك حاجة معنوية. ولا يستثنى من هذا الجواز إلاّ ما كان المبتدأ فيه اسماله الصدارة كاسم الاستفهام(٣٤)، فلا بد أنْ يكون مقدماً، ولا يجوز تأخيره(٣٥).

إنَّ الأساس الصحيح للتفرقة بين المبتدأ والخبر، والاهتداء إلى تمييز كل منهما بدون خلط، إنَّما يقوم بينهما على هذا الفارق المعنوي، فما كان منهما معلوما قبل الكلام فهو المبتدأ، ولو جاء لفظه متأخراً في الجملة، وما كان منهما مجهولاً للمخاطب، ويريد المتكلم إعلامه به فهو الخبر، ولو جاء لفظه متقدما في الجملة. فإنَّ لم يوجد عند المخاطب علم سابق بأحدهما، ولم توجد قرينة دالة على التمييز بينهما وجب تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر ليكون الترتيب دالاً ومرشداً على كل منهما، ويرتفع اللبس.

إذ يقول ابن هشام: ومن أقسام الجملة الاسمية هي:-

-الاسمية التي خبرها جملة، نحو: زيد قام أبوه، و زيد أبوه قائم.

- والصـــغرى هي :المبنية على المبتدأ، كالجملة المخبر عنها في المثالين وقد تكون الجملة صـغرى وكبرى باعتبارين، نحو:(زيد أبوه غلامه منطلق)، فمشـتمل هذا القول جملة كبرى فقط، و(غلامه منطلق) صـغرى فقط، لأنَّها خبر، و (أبوه غلامه منطلق) كبرى على اعتبار (غلام)منطلق)، وصغرى باعتبار الكلام [٣٦].

ويفهم من كلام ابن هشـــام هذا أنَّ المركب الإســـنادي قد يكون جزءاً من تركيب أكبر منه، والجملة الكبرى، أو التركيب الكبير قد يصير جملة صغرى إذا دخل ضمن تركيب أوسع وأكبر، وهكذا تتداخل الجمل، ويتعدد الإسناد، وتتعقد الجملة وتتشابك فروعها، وتمتد إلى عدة أسطر، وفقا للمضمون الفكري الذي تحمله تلك الجملة. فتقسيم ابن هشام هنا لا يعطينا الحق في القول بأنَّه يريد بالجملة الكبرى ما كان له كيان مستقل قائم بذاته [٣٧].

ثانيًا: الجملة الفعلية:

يسمى مفهوم الجملة الفعلية على الجملة التي فِعْلها مسند إلى فاعلهُ[٣٨]، فلا حكمة على ما تقدم عليه من النصـــوص والتفصـــيلات[٣٩]، وعليه فقولنا: (هَلْ سَـــافرَ محمدٌ) و(زيداً أكرمتُ) و(عليكَ سَلَّمتُ) جمل فعلية.

والجملـة الفعليـة هي إحـدى شـــطري الجمـل في العربيـة، والشـــطر الآخر هو الجملـة الاسـمية[٤٠]، التي صـدرها اسم مسنَدٌ إليه خبره، فنحو (محمّدٌ يحضـرُ) جملة اسمية، وقد خالف بعضهم هذا وعد جملةَ (محمّدٌ يحضرُ) جملةً فعليةً[٤١] ولكن الراجح أنَّها جملة اسمية بدليل دخول النواسخ عليها فنقول: (إنّ محمداً يحضرُ) و (كانَ محمدٌ يحضرُ)، والنواسخ -كما هو معلوم- لا تدخل إلا على الجمل الاسمية[٤٢].

ولم يهمل النحاة الفعل بوصـــفه ركن الجملة الفعلية، بل أولوه جلّ الاهتمام والعناية في مباحثهم حتى أثّر ذلك في الاهتمام بالجملة الفعلية نفسـها، فالفعل عندهم يأتي في المرتبة الثانية في تقســيم الكلمة العربية وهذا ما ذكره ســيبويه في كتابه وهو عنده يدل على الحدث والزمان إذْ قال: ((أمّا الفعل فأمثلة أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء وبُنيَتْ لما مضى، ولما يكونُ ولم يقعْ، وما هو كائنٌ لم ينقطعْ)) [٤٣]، وقد اطَّرَدَتْ دلالة الفعل على الحدث والزمان عند النحاة الذين خَلَفُوا سيبويه.

إنَّ الاهتمام بالفعل ودراسته لم يكن وقفاً على النحاة فحسب، إذْ إنّنا نجد الأصوليّين قد ذكروه في مباحثهم ولكنّهم قسوا عليه إذْ جرّدوه من الدلالة الزمنيّة فهو عندهم، ما ورد عن نابض المُسَمَّى [٤٤]، فهو دالٌ على الحدث فقط.

والذي تطمئنُّ له النفس في ما يدلّ عليه الفعل هو أنّ للفعل حدثاً وزمنين[٤٥]، فالزمن الأول هو زمن الصيغة الصرفية المجرّدة من السياق، فعندما نقول: (يَدْخَلُ) فهو يدلّ على حدثٍ وهو (الدخول) ويدلّ أيضاً على زمن الحاضر حصراً وهذا الزمن أطلق عليه (الزمن الصرفي) ولكنْ عند إدخال الفعل نفسه في سياق الجملة فإنّه قد يبقى على زمن الحاضر وقد تدخل عليه قرائن تغيّر زمنهُ فعند قولنا: (يَدخَلُ زيدُ في البيت)، تكون العلامة الوقتية للفعل توجب أنَّ الحدث أو الفعل جعله يقع في الزمن الحاضر، ولكنْ عند قولنا: (لم يَدْخُلْ زيدُ في البيت) تكون الدلالة بموجب ابعاد سقوط الحدث في الزمن الماضي فقُلبت قرينة الحال إلى الماضي بوسيلة (لم) [٤٦].

وبناءً على ما تقدّم فإنّ للسياق دخلاً في تحديد الدلالة الزمنية للأفعال وقد اطلق على هذا الزمن السياقي بـ (الزّمنِ النّحويَّ) [٤٧].

أمَّا حالة الفعل الإعرابية فقد قرّر النحاة أنّ الأصل في الأفعال البناء، وقد يعرض لبعض الأفعال ما يوجب لها الإعراب فتُعْرب، وهذا ما حدث للفعل المضارع فعِلّةُ إعرابه مضارعتُهُ (مشابهته) للأسماء[٤٨].

لأنّ الأصل في الأسماء الإعراب. إذْ ذكر الزّجاجيُّ (ت٣٣٧هـ) العلّة التي من أجلها كان للأسماء الإعراب وللأفعال البناء فقال: "(وأساس الإعرابِ للأسماءِ وأساس بنى للأفعالِ والحروفِ، لأنّ الاعرابَ قد يدرج في الكلام ليتمُ تفَرَّقَة به ما بين الفاعل والمفعول... وَجاري ذلك ممّا يتداول الاسماء من المعاني وما يتبين من ذلك في الأفعال ولا الحروف)" [٤٩].

وقد صاغ د. الجواري كلام الزّجاجيّ هذا بصورة اخرى فقال: "(والفعل لا يذكر في الكلام الا مسنداً، ولا يكون لمقصد أو حيز آخر غير الاسناد، وهو من أجل ذلك لا يستوجب الأعراب بأية حال، بل الواقع مقصده ومكانته من الكلام مشابه لبعض اشكال معنى الحرف)" [٥٠].

وبناءً على ما تقدم فإنَّ الاصل في الأفعال البناء ولم يخرج عن هذا الأصل إلا الفعل المضارع الذي ما يلبث أنَّ يعود إلى أصله[٥١]، عند مباشرة (نون التوكيد) بنوعيها له أو إسناده إلى (نون النسوة) [٥٢].

هذا وللجملة الفعلية المساحة الواسعة في الاستعمال اللغوي العربي، بل في سائر اللغات الجَزَريَّة (الساميّة) [٥٣].

أما بالنسبة للجملة الخبرية وهي الجملة ما كانت تتكلف الصدق والكذب في نفسه أو وحده من غير صرف وجهه إليهِ إلى المتلفظ بها بما أنْ كونه صادقاً أو كاذبًا(٥٤).

والجملة الخبرية هي قسم من الكلام العربي شقيقتها الجملة الانشائية وبهذين القسمين ورد الحصر إذْ لا ثالث لهما(٥٥).

والجملة الخبرية هي أكثر دورانًا في الكلام العربي من الجمل الانشـــائية، وهذا نابعٌ من طبيعة الجمل الخبرية التي تصف لنا شيئاً أو حقيقةً ثابتة في ذاتها من غير النظر إلى صاحبها لذلك فإذا طابق الخبر تلك الحقيقة الثابتة من جهة وقوعها فهو صـــادق، وإلا فهو كاذب، على حين أنَّ الجملة الانشائية توجِدُ تلك الحقيقة الثابتة من خلال الألفاظ، إذاً لا يمكن ان نطلق عليها صادقة أو كاذبة لعدم وجود تلك الحقيقة الثابتة قبل التَّكلُّمِ، ومن المعروف أنَّ الإنسان في كلامه وأصف لحقائق ثابتة أكثر منه موجداً، فكانت طبيعة الجملة الخبرية اقرب إلى مسعاه من الجملة الانشائية.

إنَّ ملاحظة كثرة دوران الخبر لفتت نظر الجرجـــاني إذ يقول: "(وجملة الامر أنَّ الخبر ويشتمل الكلام معانٍ يكونها الإنسـان في حد ذاته، ويبلورها في عقله، وينادي بها فوائده ... وأكبرها مكاناً الخبر فهو الذي يتخيل بالصـور الواسـعة وتقع فيه الاختراعات المدهشـة، وفيه يكون في الأمر الأعم المزايا التي بها يقع التفاضل في الفصاحة)" (٥٦).

ثالثًا: الجملة الطلبية:

الإنشاء – كما هو شائعٌ لدى البلاغيين:– هو الكلام الذي لا يحتمل، الصدق والكذب لذاته وتقسمُ إلى قسمان:

الطلبيُّ: ما يستلزم المقصـود غيرَ ناتج فترة الطلب، وغيرُ الطلبي ما لا يستوجب مطلوبًا(٥٧)، ومنه القسم، والمدح والذَّم، وصيغ العقود.

وأنواعُ الطلبي متكون من: التمني، والاستفهام، والأمر، إمّا أن يستدعي كونه مطلوب ممكنًا أو والنهي، والنداء؛ الثاني: التمني، والأول إن كان المطلوبُ به حصـولَ أمرٍ في ذهن المراد حاجة، فهو الاسـتفهام، وإنَّ كان المطلوبُ به تحقيق أمرٍ في الخارج فإنَّ كان ذلك الأمرُ ابعاد الفعل، فهو النهي، وإنَّ كان ثبوتَه فإنَّ كان بإحدى حروف النداء فهو النداء، وإلا فهو فعل الأمر (٥٨).

والعرض والتحضيض يندرجان ضمن اسلوب الأمر؛ لأنّ معناهما تحفيز، وأمّا الترجي هو فلا يدخل في الطلب لأنه يكون في المكروه، وهو لا يُطلب؛ يقول المغربي عنه رصد الشيء،

وهو يتضـمن المرغوب والممنوع؛ فهذا لا يندرج من أنواع الطلب في الاسـاس؛ لأن الممنوع لا يُطلَب [٥٩].

والنحويون يعنون الطلب بهذه الأنواع[٦٠]، ويصـفون جملته بالطلبيّة وصـفَ تخليصٍ من غير الطلبية، وهي الإنشـائية غيرُ الطلبية أو الخبريةُ؛ يقول الرضـي: "(والإنشـائية إمّا طلبية أو إيقاعية؛ بالتتبع والتفحص، وأنت في الطلبية لا تكون على إدراك من تحقيق محتواها، وأمّا الإيقاعية فنحو: بعتُ وطلّقتُ)" [٦١].

المبحث الثاني
دلالة الأزمنة

أ- الفعل الماضي:

تتسع دلالة الفعل الماضي في السياق لتشمل الأزمنة الثلاثة: الماضي والحال والاستقبال وقد تتعين لزمن بعينه أو تتغير دلالته ويتحول زمنه بسبب دخول (القرائن والأدوات) عليه أو التركيب الذي ورد فيه، وأنَّه قد لا يراد بالصيغة زمن محدد، بل يراد بها عموم الزمان فيتجرد عن الدلالة الزمانية المحددة. وكما قد جعل النحاة الوسائل التي تؤثر على دلالة زمن الفعل معينات للزمن، وليس مجرد علامات وشواهد على تنوع هذا الزمن السياقي، والمعينات أقرب إلى مفهوم الأدوات التي تختلف بطبيعتها عن مفهوم العلامات.

وعند الوقوف على الزمن السـياقي للفعل الماضـي نجد أنَّ الرضـي في صـدارة النحاة الذين عالجوا معينات الزمن السـياقي للفعل في العربية وحالوا حصـرها وجمعها، وقد جمع لنا هذه المعينات بقوله: ((وأكثر ما يسـتعمل في الإنشـاء الايقاعي من أمثلة الفعل الماضـي، نحو: (بعتُ) و(اشتريتُ)، واعلم أنَّ الماضـي ينصرف إلى الاستقبال بالإنشاء الطلبي، إمَّا دعاء نحو: (رحمك الله)، وإمَّا امرًا كقول الامام علي (عليه السـلام) في النهج: (أجزأ امرؤ قِرنه، وآسـى أخاه بنفسـه)، وينصـرف إليه أيضًـا بالأخبار عن الأمور المسـتقبلية مع قصـد القطع بوقوعها كقوله تعالى: ﴿**وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ**﴾(سـورة الأعراف: آية٤٤)، و في قوله: ﴿**سِيْقَ الذِينَ**﴾ (سـورة الزمر: آية ٧١)، والعلة في الموضـعين أنَّه حيثُ إرادة المتكلم لوقوع الفعل قطعًا كأنَّه وقع ومضى ثمَّ هو يخبر عنه، وينصر إليه أيضًا إذا كان في وضع النفي بـ (لا) أو (إنْ) في جواب القسم، نحو (والله لا فعلت) أو (إنْ فعلت)، فلا يستوجب تكرار (لا) كما يستوجب في الماضـي الباقي على مقصـدهِ، وينقلب إليه أيضًـا بدخول (إن) الشـرطية وما يتضـمن معناها،

وبدخول (ما) النائبة عن الظرف المضاف نحو (ما ذرَّ شارق) وقوله: ﴿**خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ**﴾ (سورة هود: آية١٠٧)، لتضمنها مع معنى (إن) أي: أن دامت قليلًا أو كثيرًا، وقد يبقى معها على المضي، كقوله تعالى: ﴿**وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَّا دُمْتُ فِيهِمْ**﴾ (سورة المائدة: آية ١١٧)، ويتضمن المضي والاستقبال بعد همزة التسوية، نحو (سواء عليّ: أ قمتُ أم قعدتُ)، وبعد (كلما) و(حيثما)؛ لأنَّ في الثلاثة رائحة الشرط، وكذلك بعد حرف التحضيض إذا كان للطلب لا للتقريع، وكذا إذا كان صلة لموصول عام، وهو مبتدأ، أو صفة لنكرة عامة كذلك، نحو (الذي أتاني فله درهم) أو (كلُّ رجل أتاني فله درهم) لأنَّ فيها رائحة الشرط)) [٦٢].

وذهب ابن مالك إلى أنَّ الفعل الماضي قد يرمز على الاستقبال في مواضع، منها: الطلب والوعد، والعطف على ما عرف باستقباله وبالنفي بـ (لا) و(إن) بعد القسم، ويحتمل المضي بعد همزة التسوية[٦٣].

وقد ذكر السيوطي أنَّ للماضي أربع حالات هي:

أ- أنْ يتخصص معناه للمشي وهو الماثل.

ب- أن يذهب إلى الحال، وذلك إذا أراد به الإنشاء: ك(بعتُ واشتريت وغيرهما) من ألفاظ العقود؛ إذْ هو تعبير عن موسيقى قصد بلفظ يوافقه في الوجود.

ت- أن يذهب إلى الاستقبال وذلك إذا استوجب طلبًا، نحو: غفر الله لك، أو وعدًا نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ**﴾(سورة الكوثر: آية ١)، أو عطف على ما علم استقباله نحو قوله تعالى: ﴿**يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ**﴾(سورة هود: آية ٩٨)، أو نفي بـ (لا) أو (إن) بعد قسم مثل قوله تعالى: "﴿**وَلَئِن زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّن بَعْدِهِ**﴾"(سورة فاطر: آية٤١). أي: ما يمسكها.

ث- يحتمل الضيافة والمشي؛ وذلك إذا سقط بعد همزة التسوية نحو: سواء أقمتُ أم قعدتُ؛ إذ ممكن أن طلب منك من قيام أو جلوس أو ما يشابه ذلك، ونظيره أن كان الفعل مماثلاً بـ (أم) أم (لا)، نحو: سواء عليَّ أي وقت جئت فإنَّ كان الفعل بعد الهمزة مرتبطاً بـــ (لم) تعين المشي، نحو قوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ**﴾(سورة البقرة: آية ٦)؛ لأنَّ الثاني ماضي مقصود، فوجب مضي الأول؛ لأنَّه مماثل له، أو جاء بعد أداة تحضيض نحو: هلَّا فعلتَ: إنَّ نويت المضي فهو توبيخ، نحو قوله تعالى: ﴿**فَلَوْلاَ كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ**﴾(سورة هود: آية ١١٦)، أو الاستقبال فهو أمر به، نحو قوله تعالى: ﴿**فلولا نَفَرَ**﴾(سورة التوبة: آية ١٢٢)، أي لينفر، أو بعد (كلما) فالمضي، كقوله تعالى: "﴿**كُلَّ مَا جَاء أُمَّةً رَّسُولُهَا كَذَّبُوهُ**﴾"(سورة المؤمنون: آية٤٤)، والاستقبال كقوله

تعالى: ﴿**كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُوداً غَيْرَهَا**﴾(سورة النساء: آية ٥٦)، أو بعد (حيث) فالمضي، كقوله تعالى: "﴿**فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللهُ**﴾"(سورة البقرة: آية ٢٢٢)، والاستقبال كقوله تعالى: "﴿**وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**﴾"(سورة البقرة: آية ١٤٩)، أو وقع صلة فالمضي كقوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ**﴾(سورة آل عمران: آية ١٧٣)، والاستقبال كقوله تعالى: ﴿**إِلاَّ الَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ**﴾"(سورة المائدة: آية ٣٤)،.... [٦٤].

ومن قول السيوطي نرى أنَّه جمع دلالة الزمن في الماضي مع حالات العدول عنها التي تدرك من خلال التركيب والسياق الذي ترد فيه للفعل الماضي.

ب- **الفعل المضارع:**

عرَّفه الزمخشري بقوله: ((هو ما تعتقب في صدره الهمزة والنون والتاء والياء، وذلك كقولك للمخاطب أو الغائبة: تفعلُ، وللغائب :يفعلُ، وللمتكلم :أفعلُ، وله إذا كان معه غيرهُ واحداً أو جماعة: نفعلُ، وتسمى الزوائد الأربعة، ويشترك فيه الحاضر والمستقبل)) [٦٥].

وقد عرَّفه الدكتور مهدي المخزومي بأنَّه: ((صيغ تدل على وقوع أحداث في مجالات زمنية مختلفة، ترتبط ارتباطًا كليًا بالعلاقات الزمنية عند المتكلم))[٦٦]. ومعنى هذا أنَّ الزمن الماضي أو الحاضر أو المستقبل يرتبط بإرادة المتكلم.

ولقد قسَّم سيبويه زمن الفعل في العربية إلى ثلاثة أقسام هي ما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع؛ ومنه فالزمن على هذا القول، ماضٍ ومستقبل وحال، وهي الأزمنة المطلقة في اللغة، وأيّ زمن غير هذه الأزمنة الثلاثة هو فرع منها[٦٧].

ودلالات الفعل المضارع متعددة، وهي:-

أ- **دلالة المضارع على الحال:**

إنَّ الأصل في الفعل المضارع أنَّ يدل على وقوع الفعل في الزمن الحاضر (الحال)، إذا تجرد من أي قرينة خاصة بالاستقبال أو المضي ويقول في ذلك السيوطي: ((لأنَّه لما كان لكل من الماضي والمستقبل صيغة تخصه، ولم يكن للحال صيغة تخصه جعلت دلالته على الحال راجحة عند تجرده من القرائن)) [٦٨].

ويتعين زمن المضارع للحال بإدخال بعض الأدوات عليه وذلك كما يلي:-

- أنْ يتعين زمنه للحال، وذلك إذا اقترن بكلمة تفيد ذلك؛ مثل: كلمة الآن، أو الساعة، أو حالًا، أو آنفًا، كقولك: يذاكرُ التلميذُ النجيبُ دروسَهُ الآنَ.

- أنْ يتعين زمنه للحال، إذا اقترن بكلمة تفيد النفي بالفعل مثل؛ ليس، أو بما يشبهها في المعنى والعمل، مثل الحرف؛ (إن) أو (ما) أو (لا) وكل واحد من هذه العوامل يفيد النفي مطلقا نحو :ليس يقومُ محمد، إنْ يخرجُ حليم(٦٩).
- إذا دخلت عليه (لام الابتداء) وفائدتها أمران :توكيد مضمون الجملة، ولهذا زحلقوها في باب(إن) عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين؛ وتخليص المضارع للحال. كذا قال الأكثرون(٧٠)، ويقول الزمخشري: ((واللام في قولك: إنَّ زيدًا ليَفْعَل، مخلصة للحال كالسين وسوف للاستقبال)) (٧١).
- أن يتعين زمنه للحال، إذا وقع مع مرفوعه في موضع نصب على الحال فيكون زمنه – في الغالب– حالاً بالنسبة لزمن عامله، مثل: أقبلَ الأخُ يضحكُ(٧٢).

ب– **دلالة الفعل المضارع على الاستقبال:**

يتعين زمن المضارع للاستقبال وذلك كما يأتي:–

- أن يتحدد زمنه للاستقبال إذا اقترن بـــ (إذا) وهي ظرف من ظروف المستقبل، وهي تختص بالدخول على الجملة الفعلية نحو: أزورك إذا تَزورُني(٧٣)، فالفعلان المضارعان هنا للمستقبل، وقد أشار إلى ذلك ابن هشام في قوله: ((أنْ تكون لغير مفاجأة؛ فالغالب أنْ تكون ظرفًا للمستقبل مضمنة معنى الشرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية، ... ويكون الفعل بعدها ماضيًا كثيرًا ومضارعًا دون ذلك)) (٧٤).
- يتعين زمن المضارع للاستقبال إذا سبقته السين وسوف وتختصان بالمضارع(٧٥)، ويفيدان التنفيس، أي: تخلص المضارع المثبت من الزمن الضيق وهو زمن الحال، إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال(٧٦).
- ويتعين زمنه للاستقبال أيضاً إذا سبقته (لا النافية) ويتخلص المضارع بها للاستقبال عند الأكثرين(٧٧).

يقول ابن يعيش: ((فلا جواب هو يفعل إذا أُريد به المستقبل، فإذا قال القائل :يقومُ زيدٌ غدًا وأريد نفيه قيل لا يقوم لأنَّ(لا)حرف موضوع لنفي المستقبل وكذلك إذا قيل ليفعلنَّ وأريد النفي، قيل لَيَفعَلُ لأن النون تصرف الفعل للاستقبال))(٧٨).

ت– **دلالة المضارع على الماضي:**

قد يتحول المضارع من دلالته على الحاضر والمستقبل إلى دلالته على الماضي وذلك كالآتي:

– إذا سبقته(لم) أو(لما): وهما حرفان لنفي المضارع؛ فهما يجزمانه ويحولان معناه إلى الماضي[٧٩]، كقوله تعالى: ﴿**لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ**﴾(سورة الإخلاص: آية٣)، ونحو: لما يحضُرْ ضيفُنا؛ فزمن المضارع في المثالين ماضٍ[٨٠].

– إذا سبقته(لو) الامتناعية تصرف المضارع إلى المضي[٨١]، كقوله تعالى: ﴿**وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ**﴾(سورة النحل: آية ٦١).

– أو جاء بعد(قد) التي تفيد التقليل بقرينة؛ كأن تقول لمنح ملك على السفر كرها: قد أسافرُ مُكرهًا؛ فماذا عليك لوكنت تركتني بعيدًا عن المشقة التي صادفتها؟ بخلاف (قد) التي للتكثير[٨٢].

– يتعين زمن المضارع إلى المضي إذا وقع مع مرفوعه خبراً في باب كان وأخواتها الناسخة، شرط ألا توجد قرينة تصرف زمنه عن المضي إلى زمن آخر نحو: كانَ سائقُ السيارةِ يترفقُ بركابها حتى وصلوا، أي: ترفَّقَ[٨٣].

ت– **فعل الأمر**:

هو ما يطلب به شيء بعد زمن التكلم نحو: اقرأ وافهمْ[٨٤]، فهو من الفعل المضارع بعد حذف حرف المضارعة دون أي تغيير نحو: يفتح – فتح – افتح.

أمَّا أنواع الأمر فالأمر على ثلاثة أنواع هي، الأمر من الأعلى للأدنى، والأمر من الأدنى للأعلى، والأمر من المقارن، أي: الذي يعتبر قرينًا، فالأمر من الأعلى للأدنى هو أمر من الرب إلى العبد، وهذا على وجه اللزوم، ويجب فعله دون توانٍ، الأمر من الأدنى للأعلى معناه الدعاء، فتقول: ربِّ اغفر وارحم وتجاوز عمَّا تعلم فإنَّك أنت الأعز والأكرم، فقولك: (اغفر) أمر يراد به الرجاء والدعاء والتذلل والاستكانة، ومنه قوله: ﴿ **قَالَ رَبِّ احْكُمْ بِالْحَقِّ**﴾(سورة الأنبياء: آية١١٢)، فهذا دعاء، أمَّا القرين الذي هو أصلًا في الطبقة نفسها فمعناه، التماس، وسواء قلنا: إنَّه رجاء نتنزل به، فهو التماس واستسماح[٨٥].

واجتهد العلماء في بيان المعاني التي يتضمنها الأمر، فمنهم من أطال ومنهم من اقتصد وأكمل اللاحق منهم عمل سابق، وهم هذه المعاني هي:–

١. الوجوب والإلزام.٢. الدعاء أو السؤال.٣. الامتنان.٤. الإكرام.٥. التهديد.٦. الإنذار[٨٦].

ويقول الزركشي: ((والفرق بين الإنذار والتهديد من وجهين، أحدهما: الإنذار يجب أنْ يكون مقرونًا بالوعيد، والتهديد لا يجب فيه ذلك بل مقرونًا به وقد لا يكون، وثانيهما: أنَّ الفعل المهدد عليه يكون ظاهره التحريم والبطلان، وفي الإنذار قد يكون كذلك وقد لا يكون)) [٨٧].

المبحث الثالث

التقديم والتأخير

يُعتبرُ سيبويه من النحويون القدامى الذين أشاروا إلى واقعة التقديم والتأخير في مؤلفه وذلك في هذا باب الفاعل الذي يتخطاه فعله إلى مفعول فيقول: فإنَّ قدمت المفعول وأخرت الفاعل سرى اللفظ كما سرى في الأول وذلك قولك: (ضرب زيدًا عبد اللهِ) لأنَّك إنَّما أرغبتٍ به مؤخرًا ما أرغبت به أولاً ولم ترد أنَّ تولى الفعل بالمقدم منه وإنَّ كان مؤخرًا في اللفظ، فالسببَ كان مدى اللفظ أنْ يكون فيه أولاً وهو أصيل عربي ممتاز واسع كأنَّ إنَّما يذكرون الذي يوضحون أهم بهم وهم يبينون أغنى وإنَّ كانا مشتملاً يهمانهم ويعنيانهم(٨٨).

وما نلخصه من رأي (سيبويه) أنَّ التقديم والتأخير يمكن أنَّ يقدم على الجملة العربية فيغير تنظيمها الطبيعي فيقدم ما حقه التأخير ويؤخر ما حقه التقديم ويستشهد بذلك لجملة فعلية قدم فيها المفعول على الفاعل ويوجه إلى أنَّ الاسم المذكور كان توضيحه أعظم من إنَّ يؤخر، وهذا يشير على أنَّ التقديم والتأخير يكون لمقاصد وبواعث لابد منها.

ويذكره الجرجاني بأنَّه: هو باب واسع المنافع، جمٌ المحاسن، كثير التصرف، شاسع الطور، لا يزال يفتُرُ لك عن انجازه، ويخلص بك إلى لطيفةٍ، ولا تزال تنظر شعار يعجبك مسمعهن ويلطف لديك مكانته، ثمَّ ترى فتجد سبب أنَّ أعجابك وابتسامتك عندك أن أظهر فيه شيء وحُوِل اللفظ عن موضعه إلى موضع(٨٩).

ومستخلص ما ورد عن الجرجاني أنَّ للتقديم والتأخير منافع واسعة، كثير الكلام حسناً وفصاحة، ولكن لا يكون إلا لأسباب لغوية يوجبها ترتيب مقاصد الكلام فيصير بها اللفظ من موضع إلى موضع آخر وذلك لمقاصد وبواعث ضرورية.

ويعرفهُ السكاكي: بأنَّه ترتيب خواص تأليف الكلام في الاكتساب، وما يرتبط بها من الاستجواد وغيره، ليتيقظ بالقيام عليها عن الغفلة في تنفيذ الكلام على ما يستوجب الحال بلوغه(٩٠).

يوضح السكاكي في كلامه أنَّ التقديم والتأخير يكون لغاية الإفادة، وذلك أثناء تشكيل قسم من مكانه الأساسي إلى مكان آخر في الجملة ذاتها مع الالتزام والحفاظ عليها وائتلاف الكلام لمقتضى الحال.

ويعرف كذلك: تحول شكل التراكيب الأصلية أو هو الرجوع عن الأساس يغلبها تحرر ولطافة ولكن هذا التحرر غير قطعي(٩١).

هذا التعريف يوضح أنَّ الجملة تعبر عن التأليف إذ أن الجملة الاسمية أو الفعلية حسب بنائها، كأسلوب هو تحول لهذه الطريقة أو الصورة والمفردات نوعاً من التحرر لكن ليس بأسلوب

طائش او متسرع حتى لا تظهر بصورة لا تقبله اللغة، وبهذا يكون التقديم والتأخير تحول في قسم من اقسام الجملة يبنى على ذلك اختصاص نحوي ومقصد محدد.

ويعتبر التأخير ظاهرة من التحول الذي يطرأ على قسم من أقسام الجملة ويستدعي مكانه لم يكن له في الأساس [٩٢]. واغراض وغايات التأخير والتقديم كثيرة ومنها:-

١- التّحديد بالمسند إليهِ – مثل : لله مُلكُ السموات والأرض.

٢- التحذير من البداية على أنه خبرٌ لا نعتٌ – كقوله:

همٌ لا مُنتهى لكبارها وهمَّته الصغرى أجلُ من الدّهر

٣- التشويق للآخر، إذا كان في الصدارة ما يُشوِّق لأخباره، كتصدير المسند في قوله تعالى: "﴿**إنَّ في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب**﴾"(سورة آل عمران: آية ١٩٠).

٤- الإستبشار: كما تقول لمتوعك (في تعافٍ أنتَ).

٥- إعطاء قصر المسند إليه على المسند، كقوله تعالى:"﴿**لكم دينكم ولي دين**﴾"(سورة الكافرون: آية ٦).

٦- تسريع المسرّة للمخاطب، أو التعجّب، أو التّعظيم، أو المدح، أو الذم، أو الترحيم، أو الدعاء، نحو: لله درّك، وعظيمٌ أنت يا الله. ونعم الزعيم سعدٌ – وهلُمّ جرَّ [٩٣].

أنواع التقديم والتأخير:

إنَّ نشوء قواعد اللغة العربية وتأليف تكوين الجمل الاسمية منها أو الفعلية إذ نجد أنه يتصدر المفعول به في الجملة الفعلية على الفاعل وجوباً أو جوازًا ، كما يتصدر على الفعل والفاعل معاً وجوباً أو جوازًا.

كما مباح أنَّ يتصدر الخبر على المبتدأ وذلك لأغراض نحوية بحتة، كما تبين الجملة الاسمية والفعلية إلى التقديم والتأخير، فيكون على نوعين:

١- تقديم الخبر على المبتدأ:

إنَّ الخبر هو الجزء الوحيد التي يباح فيه الصدارة مع ثبات حكمه على غاية التأخير فلا تتحول ومهمته الإعرابية، أن كان متقدم أو متأخر.

إنَّ تصدير الخبر في الجملة الاسمية ليس بالأمر العشوائي، إنما لرابطة معنوية ونفعية وبهذا ندرك أهمية درجة التأليف فهو ليس مجرد مكان فقط بل أكثر من ذلك فهو مقصد معين وظيفة نحوية.

فلا تصدر بين القرار هنا إلا تصدر الخبر على المبتدأ، وتجدر الدلالة أولًا إلى الأساس بين الدرجتين والسبب فيه، فالأساس هو أنَّ يتصدر المبتدأ، لأنه المسند إليه والمدان عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته، فتحول لفرض تأخير الخبر؛ لأنَّه بيَّن للمبتدأ ومدان به، فحقه التأخير لفظاً وما هو متأخر مقصود(٩٤).

ولقد ذهب أهل الفصاحة إلى ذلك أيضاً قال الجرجاني: لم يكن المبتدأ مبتدأ لأنَّه ملفوظ به أولًا، ولا الخبر خبراً لأنَّه منطوق بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ ولو كان المبتدأ مبتدأ لأنَّه في اللفظ متصدر، مبدوء به لكان يوجب أنَّ يظهر عن أصلهِ مبتدأ بأنَّ يقال: (زيدٌ منطلقٌ)، وينبغي أنْ يكون قولهم، إنَّ الخبر متصدر في اللفظ والارادة به التأخير لايمكن تحقيقه (٩٥).

الأصل في الجملة الأصلية أنَّ يتصدر المبتدأ أو يتأخر الخبر، ولكن في بعض المواضع تفرض تصدير المبتدأ على الخبر أو تصدير الخبر على المبتدأ وجوباً وجوازاً، فحالات تقديم الخبر على المبتدأ وجوبًا هي:

أ- أنْ يكون المبتدأ نكرة ليس لها حجة إلا تصدر الخبر والخبر ظرف أو جار ومجرور (شبه جملة)، نحو: عندك صديق، في الكلية مكتبة.

ووجوب تصدير الخبر هنا أصالة فيه؛ لأنَّ باعث التنكير في المبتدأ اعطاء الافضلية المتقدمة للخبر. ويمكن القول إنَّ تصدير الخبر هنا لا ينجز مبالغة في المقصد من صنعة أو حفظ أو اعتناء؛ لأنَّه تصدير لا منفذ للمتكلم فيه بل هو تصدير يلزمه مكان اللغة واقسام الكلام.

ب- أنْ يكون المبتدأ يحتوي على ضمير يعود على قسم من الخبر، نحو: في الكلية طلابها، إنَّ الضمير (ها) في (طلابها) يعود على قسم من الخبر وهو (الكلية) ولا غير صحيح أنَّ نقول: طلابها في الكلية، حتى لا يعود الضمير على متأخر لفظا ومقام، بينما رأي السيوطي أنَّ الخبر يتصدر وجوباً على المبتدأ إذا كان مسنداً على ما احتوى من ضمير ملابسة نحو: في الدار صاحبها، إذْ إنَّ تأخير الخبر في المثال المتقدم يقصد بهِ أنَّ يعود الضمير على متأخر مقاماً ولفظاً وهذا لا متاح(٩٦).

وعناية مقام الخبر متواصل بالمبتدأ فكفل لمهمة التأليفية في الجملة، والضمير هنا متصل بين اقسام الجملة، ولو أنَّ الضمير يرجع على متأخر لفظاً ومقام لبطل تأليف الجملة وجعل المقصود رديئًا، وغير مناسب للذوق اللغوي. والرتبة فيه الشاهد هو الرتبة المعنوية، إذ إنَّ قصر الصفة على نفسها هو الذي أوجب التصدير وإنَّما جعلناه فرعاً وليس أصلاً لأنَّ تأخير الخبر يصح نحو، بيد أنَّه لا يصح مقصده؛ لما فيه من تحول كثير، فوجب على أصله الصدارة.

ت- أنْ يكون الخبر له التقديم في الجملة، وذلك إن كان اسم استفهام، نحو، أين الكتاب؟، ويرمز إلى ذلك الجرجاني قائلاً: "(الاستفهام له صدارة الكلام فلذلك تقديم الخبر على المبتدأ اطلاقاً)" (٩٧).

ويتصدر الخبر على المبتدأ أيضاً في حالة كونه كم الخبرية، أو مضافاً إليها، أو كان اسم إشارة ظرفاً، وقد أشار السيوطي إلى هذا في قوله: "(الثاني أنْ يكون واجب التقديم كالاستفهام نحو: أين زيد؟، والثالث أنْ يكون كم الخبرية أو مضافاً إليها نحو: كم درهم مالك؟، والرابع أنْ يكون اسم إشارة ظرفاً نجو : ثمَّ زيد وهنا عمر)" (٩٨).

ث- أنْ يكون الخبر مقصوراً على المبتدأ نحو: إنَّما في الكلية علي، وما في الدار إلا زيدٌ (٩٩).

وقد بين السيوطي إلى هذا قائلا: "(أو أسند إلى مقرون بأداة حصر لئلا يلتبس نحو: ما في الدار إلا زيد، وإنما في الدار زيد...)" (١٠٠).

وقد وجب تأخيره الخبر إذا كان مقصوراً(١٠١)، طلباً وتحقيقًا للمقصد المطلوب، هذا إنَّما يؤكد اهتمام العلماء بالمقصد ولم يجعلوا وجوب التقديم محصوراً على مهمة الإعراب.

٢- تقديم المفعول به على الفعل والفاعل:

الأساس في الجملة الفعلية أنَّ تحتوي على الفعل والفاعل إذا كان الفعل ملزم، واذا كان الفعل متعدياً فإنَّ الجملة الفعلية تتكون من فعل وفاعل ومفعول به على هذا الترتيب، ولكن هناك مواضع يتصدر فيها المفعول على الفاعل وجوبًا، وفي أغلب الاحيان يتصدر على الفعل والفاعل معاً، الأساس في التنظيم هو أنَّ يتصدر الفعل ثمَّ الفاعل ثمَّ المفعول بهِ بناء على أنَّ الفاعل مقامه من الفعل مقام قسمه، ثم يجيئ المفعول بعدهما(١٠٢)، وفيما يأتي إيضاح لهذهِ المواضع:

١- أنْ يكون المفعول هو من الألفاظ التي يجب لها التقديم في الكلام، كأن يجيء اسم شرط أو استفهام، أو(كم) الخبرية، أو مضافاً إلى واحد منها، ومن ذلك: أيًّا ما تقرأ من كتب العلم فهو مفيد، فاسم (أيًّا) مفعول به، وقد تصدر وجوبًا لاستحقاقه التقديم في الكلام(١٠٣). ولعل استحصال التقديم لهذه الالفاظ هو الذم أوجب التقديم في المفعول به وهو الأساس كما اتفق عليه العلماء.

٢- أنْ يكون المفعول به ضميرًا منفصلًا، كقوله تعالى: "﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾"(سورة الفاتحة: آية ٥).

٣- أنْ يكون العامل في المفعول مجيئه في جواب (أما) وليس هنا ما يفصل بين (أما) والفعل من معمولاته فقط هذا المفعول؛ أنْ كانت(أما) منطوقة أو مقدرة في الكلام[١٠٤]، نحو قوله تعالى: "﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ * وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾"(سورة الضحى: آية ٩-١٠).

والموضع الثاني والثالث فرع عن الأصل إذا جاء ذلك لرتبة لفظية ومعنوية فتثبت رغبات مطلوبة من قبيل اعتبر حقيقة ظهور الضمير المنفصل إلا متصدراً، والغرض الثاني هو إفادة القصر كالاختصاص.

وفي الموضع الأخير فوجوب التصدير فيه ذكر لوجود مانع لفظي ومعنوي كذلك، وهذا يتبع بدخول أداة التفصيل؛ فهي التي أوجبت تصدير المفعول به[١٠٥].

الهوامش

[١] ينظر: الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٧٥م، ط١، ج٢/١٢٦-١٢٧. المقتضب، المبرد، أبو العباس، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، (د.ت)، ج٤/ص١٢٦. الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٣، ج١/ص٥٨. شرح قطر الندى والصدى، ابن هشام الانصاري، شرح وتعليق: طه محمد الزينبي، منشورات ذوي القربى، ط٤، ١٤٢٧هـ، ص١٦٠. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٣م، ج١/ص٨٨.

[٢] ينظر: الأصول، مصدر سابق، ج١/ص٦٢. شرح الأشموني، مصدر سابق، ج١/ص٩٠. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، دار الكتب العلمية، ط٢، ج١/ص٢٠١.

[٣] ينظر: الكتاب، سيبويه، مصدر سابق، ج٢/ص١٢٧. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق: بركات يوسف، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، ط٣، ج١/ص١٩٣.

[٤] ينظر: المبرد، مصدر سابق، ج٤/ص١٢٦. الأصول، مصدر سابق، ج١/ص٥٨.

[٥] ينظر: شرح الرضي على الكافية، الرضي، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الاستربادي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة جان يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م، ج١/ص٢٧٧.

[٦] ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٨م، ج١/ص٩٤.

(٧) ينظر: المفصل في صنعة الأعراب، الزمخشري، ابو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت– لبنان، ط١، ١٩٩٣م، ص٢٤.

(٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية، مصدر سابق، ج١/ص٢٢٧.

(٩) ينظر: معاني النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر، الاردن، ط١، ٢٠٠٠م، ج١/ص٨٨.

(١٠) ينظر: معاني النحو، المصدر نفسه، ج١/ص٨٩

(١١) ينظر: همع الهوامع، السيوطي، مصدر سابق، ج١/ص٧٧.

(١٢) ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، مصدر سابق، ج١/ص١٩٧.

(١٣) ينظر: دلائل الاعجاز، الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة، ط٣، ١٩٩٢م، ص١٢٠.

(١٤) ينظر: دلائل الاعجاز، المصدر نفسه، ص١٢٣.

(١٥) ينظر: المقتصد في شرح الايضاح، الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد للنشر، ط١، العراق، (د.ت)، ص٦٠.

(١٦) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، عالم الكتب، ط٥، ٢٠٠٦م، ص٢٣٤.

(١٧) ينظر: النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، ٢٠٠٨م، ص٥٦.

(١٨) ينظر: إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة– مصر، ٢٠١٢م، ص٤٤.

(١٩) ينظر: معاني القرآن، الفراء، يحيى بن زياد، القاهرة، ١٩٥٥هـ، ج١/ص٢٣٤.

(٢٠) ينظر: شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج١/ص٣٢٠.

(٢١) ينظر: المقتضب، مصدر سابق، ج١/ص١٩٧.

(٢٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الاخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الانصاري، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م، ج١/ص١٤٧.

(٢٣) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، تقديم: د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠١م، ج١/ص٢٣٤.

(٢٤) الكتاب، سيبويه، مصدر سابق، ج١/ ص٤٤.

(٢٥) الكتاب، سيبويه، المصدر نفسه، ج١/ص٤٦.

(٢٦) ينظر: معاني النحو، المصدر سابق، ج١/ص١١٢.

(٢٧) همع الهوامع، مصدر سابق، ج١/ص٦٦.

(٢٨) شرح الكافية، مصدر سابق، ج٣/ص٣٧.

(٢٩) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، مصدر سابق، ص٨٥.

(٣٠) الكتاب، سيبويه، مصدر سابق، ج١/ص٣٦.

(٣١) شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج١/ص٣١٨.

(٣٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، محمد الصبان، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، بيروت، المكتبة الازهرية للتراث، ١٩٩٣م، ج١/ص١٧٧.

(٣٣) شرح الكافية، الرضي، مصدر سابق، ج٣/ص٣٤.

(٣٤) ينظر: معاني النحو، د. فاضل السامرائي، مصدر سابق، ج١/ص١١٤.

(٣٥) ينظر: الجملة العربية أقسامها وتأليفها، د. فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان– الاردن، ط٢، ٢٠٠٧م، ص٥٤.

(٣٦) شرح قطر الندى، مصدر سابق، ج١/ص٨٩.

(٣٧) ينظر: قطر الندى، مصدر سابق، ج١/ص٩٨.

(٣٨) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الانصاري، جمال الدين بن يوسف، تحقيق: حنا الفاخوري، ط٤، بيروت –لبنان، دار الجيل، 1992م، ج٢/ص٣٧٦.

(٣٩) ينظر: الجملة العربية، فاضل السامرائي، مصدر سابق، ص١٨٠.

(٤٠) خالف الزمخشري ذلك إذ جعلها (فعلية واسمية وشرطية وظرفية)، وجعلها ابن هشام (فعلية واسمية وظرفية) والصحيح ما عليه الجمهور، ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش، مصدر سابق، ج١/ ص٨٨، ومغني اللبيب، ابن هشام، مصدر سابق، ج٢/ ص٣٧٦. الجملة العربية، فاضل السامرائي، مصدر سابق، ص١٨٢.

(٤١) ينظر: النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، مصدر سابق، ص٤٤.

(٤٢) الجملة العربية، فاضل السامرائي، مصدر سابق، ص١٨١.

(٤٣) الكتاب، سيبويه، مصدر سابق، ج١/ص١٢.

(٤٤) البحث النحوي عند الأصوليين، د. مصطفى جمال الدين، منشورات دار الهجرة، قم– ايران، ط٢، ١٤٠٥هـ، ص١٤٥.

(٤٥) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، مصدر سابق، ص٢٤٠، وأقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل مصطفى الساقي، تقديم: تمام حسان، مكتبة الخانكي، القاهرة، ١٩٧٧م، ص٢٣٦. والنحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٣، (د.ت)، ج١/ ص١٥ وما بعدها.

[٤٦] ينظر: شرح شذور الذهب، ابن هشام، اعتنى بها: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، ط١، ٢٠٠١م، ص٢٤، والنحو الوافي، مصدر سابق، ج١/ ص٥٣.

[٤٧] ينظر: مجلة الضاد –ج٣– ١٩٨٩م: الزمن الصرفي والزمن النحوي في اللغة العربية، د. فاضل الساقي ص ١٣٧.

[٤٨] ينظر: سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج١/ص٣. والإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق: مازن مبارك، دار النفائس– بيروت، ط٥، ١٩٨٦م، ص٧٧.

[٤٩] الجمل، الزجاجي، أبو القاسم، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط١، ١٩٨٤م، ص٢٦٠.

[٥٠] نحو التيسير، د. احمد عبد الستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، ط ٢، العراق، ٢٠٠٦م، ص٩٧.

[٥١] ينظر: الكتاب، مصدر سابق، ص٦. الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، تحقيق: محمد رشيد رضا، ط٤، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٥٢م، ج٣/ ص٨٣. المفصل، الزمخشري، مصدر سابق، ص٢٤٤.

[٥٢] ينظر: العربية بين أمسها وحاضرها، د.إبراهيم السامرائي، دار النشر، ١٩٧٨م، ص١٠٩.

[٥٣] ينظر: المقتضب، المبرد، مصدر سابق، ج٣/ص٩٣. ودلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص٤٠٦. والبحث النحوي عند الأصوليين، مصدر سابق، ص٢٥٨.

[٥٤] ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني، جلال الدين محمد بن عبد القزويني، وضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م، ص١٠.

[٥٥] الجملة العربية أقسامها وتأليفها، مصدر سابق، ص١٢٢.

[٥٦] دلائل الاعجاز، مصدر سابق، ص٤٠٦.

[٥٧] المطول على التلخيص، التفتازاني، سعد الدين، مطبعة سنده، ١٣١٠هـ، ص٤٠٦.

[٥٨] مفتاح العلوم، السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، 1987م، ص٣٠٤.

[٥٩] مواهب المفتاح في شرح تلخيص المفتاح، اليعقوبي، ابي العباس أحمد بن محمد المغربي، تحقيق: إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤هـ، ج٢/ص٢٤٥.

[٦٠] ينظر: الكتاب، سيبويه، مصدر سابق، ج٣/ص٩٣. الجمل في النحو، مصدر سابق، ص٢١٠. الإيضاح، مصدر سابق، ص٢٥٣. المفصل، الزمخشري، مصدر سابق،

ص٢٤٦. شرح الجمل، ابن عصفور، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٩م، ج٢/ص٨٦١. شرح المفصل، ابن يعيش، مصدر سابق، ج٤/ص٢٩٩. شرح الكافية، مصدر سابق، ج٢/ص١٢٢. شرح التسهيل، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الاندلسي، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م، ج٤/ص٢٨. توضيح المقاصد، المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سلمان، ٢٠٠١م، ج٣/ص١٢٥٣. همع الهوامع، مصدر سابق، ج٢/ص٣٠٥.

(٦١) شرح الكافية، مصدر سابق، ج٢/ص٤٠.

(٦٢) شرح الشافية ابن الحاجب، الرضي، محمد بن الحسن الرضي الاستربادي، تحقيق: محمد نور الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، ١٩٧٥م، ج١/ص٧٩.

(٦٣) أوضح المسالك، مصدر سابق، ج٢/ص٣٤٥.

(٦٤) ينظر: همع الهوامع، مصدر سابق، ج١/ص١٥٦.

(٦٥) المفصل، الزمخشري، مصدر سابق، ص٢٤٤.

(٦٦) النحو العربي نقد وتوجيه، مصدر سابق، ص١٤٧.

(٦٧) ينظر: زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، عبد الجبار توامة، ديوان المطبوعات الجامعية، عنكون– الجزائر، ط١، ١٩٩٤م، ص١–٢.

(٦٨) همع الهوامع، مصدر سابق، ج١/ص١٣٢.

(٦٩) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، ج١/ص٥٨.

(٧٠) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، مصدر سابق، ج١/ص٢٥١.

(٧١) شرح المفصل في صنعة الإعراب، المخزومي، تحقيق: عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، دار الغرب الاسلامي، ط١، ١٩٩٠م، ص٢١١.

(٧٢) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام، مصدر سابق، ج١/ص٩٢.

(٧٣) ينظر: النحو الوافي، مصدر سابق، ج١/ص٥٨.

(٧٤) مغني اللبيب، ابن هشام، مصدر سابق، ج١/ص٩٧.

(٧٥) ينظر: سلم اللسان في الصرف والنحو البيان، جرجي شاهين عطية، دار الريحاني، بيروت، ط٤، بدون سنة طبع، ص٣٨٩.

(٧٦) ينظر: النحو الوافي، مصدر سابق، ج١/ ص٦٠.

(٧٧) ينظر: مغني اللبيب، ابن الانصاري، مصدر سابق، ج١/ ص٢٧٠.

(٧٨) شرح المفصل، ابن يعيش، مصدر سابق، ج٨/ ص١٠٨.

(٧٩) ينظر: مختصر مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الرشيد، السعودية، ط١، ٢٠٠٦م، ص١٠٠.

(٨٠) ينظر: النحو الوافي، مصدر سابق، ج١/ ص٦٠.

(٨١) ينظر: الجني الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة موحد نديم فاضل، منشورات دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٢، ١٩٨٣م، ص٢٨٣.

(٨٢) النحو الوافي، المصدر سابق، ج١/ ص٦١.

(٨٣) النحو الوافي، المصدر نفسه، ج١/ ص٦١-٦٢.

(٨٤) ينظر: شرح الرضي، مصدر سابق، ج١/ ص٩٢.

(٨٥) ينظر: تيسير أصول الفقه للمبتدئين، محمد حسن عبد الغفار، جمع وترتيب: أم هاربة الأثرية، (د.ت)، ج٣/ ص٢٢.

(٨٦) ينظر: شرح الرضي، مصدر سابق، ج١/ ص٩٢.

(٨٧) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ابو عبد الله بدر الدين محمد، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط٣، القاهرة – مصر، دار التراث، ١٩٩٩م، ج١/ ص٩٢.

(٨٨) الكتاب، سيبويه، مصدر سابق، ج١/ ص٣٤.

(٨٩) دلائل الاعجاز، مصدر سابق، ج١/ ص٥٦.

(٩٠) ينظر: مفتاح العلوم، السكاكي، مصدر سابق، ص١٦١.

(٩١) بحوث بلاغية، أحمد مطلوب، مطبوعات المجمع العلمي، بغداد، ١٩٩٦م، ص٤١.

(٩٢) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط١، بيروت، ١٩٨٥م، ص٢٢.

(٩٣) ينظر: الجرجاني، دلائل الاعجاز، مصدر سابق، ص١١٨. البلاغة الواضحة ودليل البلاغة، علي جارم- مصطفى أمين، دار المعارف، (د.ت)، ص١٢٣.

(٩٤) ينظر: الأصول، ابن السراج، مصدر سابق، ج١/ ص٦٢.

(٩٥) دلائل الإعجاز، الجرجاني، مصدر سابق، ص٩٧.

(٩٦) ينظر: همع الهوامع، السيوطي، مصدر سابق، ج٢/ ص٦٣.

(٩٧) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، مصدر سابق، ج١/ص٢٤٤.

(٩٨) همع الهوامع، السيوطي، مصدر سابق، ج٢/ ص٣٦.

(٩٩) ينظر: الكتاب، سيبويه، مصدر سابق، ج١/ ص٢٣٦. الأصول، ابن السراج، مصدر سابق، ج١/ص٦٧.

(١٠٠) همع الهوامع، السيوطي، مصدر سابق، ج٢/ ص٣٦.

(١٠١) ينظر: شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج١/ ص٣١٦. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ج١/ص٩٩.

(١٠٢) ينظر: شرح ابن عقيل، مصدر سابق، ج١/ ص٣١٦، شرح الكافية، الرضي، مصدر سابق، ج١/ ص٧٥.

(١٠٣) ينظر: شرح ابن عقيل، المصدر نفسه، ج٢/ ص٩٧.

(١٠٤) ينظر: شرح قطر الندى، مصدر سابق، ج١/ ص٢٢٢.

(١٠٥) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مصدر سابق، ج١/ ص٨٨.

المصادر والمراجع

١- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة- مصر، ٢٠١٢م.
٢- الأصول، لابن السراج، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٣.
٣- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، د. فاضل مصطفى الساقي، تقديم: تمام حسان، مكتبة الخانكي، القاهرة، ١٩٧٧م.
٤- الإنصاف في مسائل الاخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الانصاري، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
٥- الإيضـــاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق: مازن مبارك، دار النفائس- بيروت، ط٥، ١٩٨٦م.
٦- الإيضـــاح في علوم البلاغة، القزويني، جلال الدين محمد بن عبد القزويني، وضـــع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م.
٧- البحث النحوي عند الأصوليين، د. مصطفى جمال الدين، منشورات دار الهجرة، قم- ايران، ط٢، ١٤٠٥هـ.
٨- بحوث بلاغية، أحمد مطلوب، مطبوعات المجمع العلمي، بغداد، ١٩٩٦م.
٩- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ابو عبد الله بدر الدين محمد، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، ط٣، القاهرة – مصر، دار التراث، ١٩٩٩م.
١٠- البلاغة الواضحة ودليل البلاغة، علي جارم- مصطفى أمين، دار المعارف، (د.ت).
١١- تيسير أصـول الفقه للمبتدئين، محمد حسـن عبد الغفار، جمع وترتيب: أم هاربة الأثرية، (د.ت).

١٢- توضيح المقاصد، المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سلمان، ٢٠٠١م.
١٣- الجمل، الزجاجي، أبو القاسم، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط١، ١٩٨٤م.
١٤- الجملة العربية أقسامها وتأليفها، د. فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان- الاردن، ط٢، ٢٠٠٧م.
١٥- الجني الداني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة موحد نديم فاضل، منشورات دار الأفاق الجديدة ، بيروت ، ط ٢، ١٩٨٣م.
١٦- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، محمد الصبان، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، بيروت، المكتبة الازهرية للتراث، ١٩٩٣م.
١٧- الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، تحقيق: محمد رشيد رضا، ط٤، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٥٢م.
١٨- دلائل الاعجاز، الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة، ط٣، ١٩٩٢م.
١٩- زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته، عبد الجبار توامة، ديوان المطبوعات الجامعية، عنكون- الجزائر، ط١، ١٩٩٤م.
٢٠- سلم اللسان في الصرف والنحو البيان، جرجي شاهين عطية، دار الريحاني، بيروت، ط٤، بدون سنة طبع.
٢١- شرح الأشموني لألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، ١٩٩٣م.
٢٢- شرح الجمل، ابن عصفور، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٩م.
٢٣- شرح التسهيل، ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الاندلسي، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م.
٢٤- شرح الرضي على الكافية، الرضي، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الاستربادي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة جان يونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.
٢٥- شرح الشافية ابن الحاجب، الرضي، محمد بن الحسن الرضي الاستربادي، تحقيق: محمد نور الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٩٧٥م.
٢٦- شرح المفصل في صنعة الإعراب، المخزومي، تحقيق: عبد الرحمن بن سلمان العثيمين، دار الغرب الاسلامي، ط١، ١٩٩٠م.

٢٧- شرح المفصل، ابن يعيش، تقديم: د. أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
٢٨- شرح شذور الذهب، ابن هشام، اعتنى بها: محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط١، ٢٠٠١م.
٢٩- شرح قطر الندى والصدى، ابن هشام الانصاري، شرح وتعليق: طه محمد الزينبي، منشورات ذوي القربى، ط٤، ١٤٢٧هـ.
٣٠- العربية بين أمسها وحاضرها، د.إبراهيم السامرائي، دار النشر، ١٩٧٨م.
٣١- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية للكتاب، ط١، ١٩٧٥م.
٣٢- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، عالم الكتب، ط٥، ٢٠٠٦م.
٣٣- مختصر مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، محمد بن صالح العثيمين، مكتبة الرشيد، السعودية، ط١، ٢٠٠٦م.
٣٤- المطول على التلخيص، التفتازاني، سعد الدين، مطبعة سنده، ١٣١٠هـ.
٣٥- معاني القرآن، الفراء، يحيى بن زياد، القاهرة، ١٩٥٥هـ.
٣٦- معاني النحو، فاضل السامرائي، دار الفكر، الاردن، ط١، ٢٠٠٠م.
٣٧- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط١، بيروت، ١٩٨٥م.
٣٨- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الانصاري، جمال الدين بن يوسف، تحقيق: حنا الفاخوري، ط٤، بيروت –لبنان، دار الجيل، 1992م.
٣٩- مفتاح العلوم، السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن محمد بن علي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، 1987م.
٤٠- المفصل في صنعة الأعراب، الزمخشري، ابو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، تحقيق: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
٤١- المقتصد في شرح الايضاح، الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والاعلام، دار الرشيد للنشر، ط١، العراق، (د.ت).
٤٢- المقتضب، المبرد، أبو العباس، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، (د.ت).
٤٣- مواهب المفتاح في شرح تلخيص المفتاح، اليعقوبي، ابي العباس أحمد بن محمد المغربي، تحقيق: إبراهيم خليل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٤هـ.

٤٤- نحو التيسير، د. احمد عبد الستار الجواري، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، ط ٢، العراق، ٢٠٠٦م.
٤٥- النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ٢٠٠٨م.
٤٦- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٣، (د.ت).
٤٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٩٩٨م.

Sources and references

1- Reviving Grammar, Ibrahim Mustafa, Hindawi Foundation for Education and Culture, Cairo - Egypt, 2012 AD.
2- Al-Usul, by Ibn Al-Sarraj, edited by: Abdul Hussein Al-Fatli, Al-Resala Foundation, Beirut, Lebanon, 3rd edition.
3- Sections of Arabic speech in terms of form and function, Dr. Fadel Mustafa Al-Saqi, presented by: Tammam Hassan, Al-Khanki Library, Cairo, 1977 AD.
4- Fairness in matters of disagreement between Basran and Kufan grammarians, Abu Al-Barakat Al-Ansari, Al-Matbabah Al-Asriyya, Beirut, 1st edition, 2003 AD.
5- Al-Iḥlāḥ fi Illāl al-Nāhwā, Al-Zajjajī, edited by: Mazen Mubarak, Dar Al-Nafā'īs - Beirut, 5th edition, 1986 AD.
6- Al-Ihdah fi Ulum al-Balagha, Al-Qazwini, Jalal al-Din Muhammad bin Abd al-Qazwini, annotated by: Ibrahim Shams al-Din, 1st edition, Beirut, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 2003 AD.
7- Grammatical research according to fundamentalists, Dr. Mustafa Jamal al-Din, Dar al-Hijra Publications, Qom, Iran, 2nd edition, 1405 AH.
8- Rhetorical Research, Ahmed Matloub, Publications of the Scientific Academy, Baghdad, 1996 AD.
9- Al-Burhan fi Ulum al-Qur'an, Al-Zarkashi, Abu Abdullah Badr Al-Din Muhammad, edited by: Muhammad Abi Al-Fadl Ibrahim, 3rd edition, Cairo - Egypt, Dar Al-Turath, 1999 AD.
10- Clear Rhetoric and Evidence of Rhetoric, Ali Jarem - Mustafa Amin, Dar Al-Maaref, (ed.).

11- Facilitating the Fundamentals of Jurisprudence for Beginners, Muhammad Hassan Abdel Ghaffar, compiled and arranged by: Umm Harba Al-Athariya, (D.T.).
12- Clarifying the Objectives, Al-Muradi, edited by: Abdul Rahman Ali Salman, 2001 AD.
13- Al-Jamal, Al-Zajjaji, Abu Al-Qasim, edited by: Ali Tawfiq Al-Hamad, Al-Resala Foundation, Dar Al-Amal, 1st edition, 1984 AD.
14- The Arabic sentence, its parts and composition, Dr. Fadel Al-Samarrai, Dar Al-Fikr, Amman - Jordan, 2nd edition, 2007 AD.
15- Al-Jin Al-Dani fi Haruf Al-Ma'ani, by Al-Muradi, edited by: Fakhr al-Din Qabawah Movahed Nadeem Fadel, Dar Al-Afaq Al-Jadeeda Publications, Beirut, 2nd edition, 1983 AD.
16- Al-Sabban's footnote to Al-Ashmouni's explanation of Alfiyyah Ibn Malik, Muhammad Al-Sabban, edited by: Abdel Hamid Al-Sayyid Muhammad Abdel Hamid, Beirut, Al-Azhari Heritage Library, 1993 AD.
17- Al-Khasais, Ibn Jinni, Abu Al-Fath Othman Al-Mawsili, edited by: Muhammad Rashid Reda, 4th edition, Cairo, Egyptian General Book Authority, 1952 AD.
18- Evidence of the Miracle, Al-Jurjani, edited by: Mahmoud Muhammad Shaker Abu Fahr, Al-Madani Press in Cairo, 3rd edition, 1992 AD.
19- Verb tense in the Arabic language, its clues and destinations, Abdel-Jabbar Tawama, Diwan of University Publications, Ankoun - Algeria, 1st edition, 1994 AD.
20- Salam al-Lisan fi Morphology and Grammar, Al-Bayan, Jurji Shaheen Attia, Dar Al-Rihani, Beirut, 4th edition, without a year of publication.
21- Al-Ashmouni's Explanation of Ibn Malik's Alfiyyah, edited by: Abdul Hamid Al-Sayyid Muhammad Abdul Hamid, published by Al-Azhari Heritage Library, 1993 AD.
22- Sharh al-Jamal, Ibn Asfour, edited by: Fawaz al-Sha'ar, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1st edition, 2009 AD.
23- Sharh al-Tashil, Ibn Malik, Jamal al-Din Muhammad bin Abdullah al-Tai al-Andalusi, edited by: Abdul Rahman al-Sayyid and Muhammad al-Makhtoon, 1st edition, Hajar Printing and Publishing, 1990 AD.

24- Explanation of Al-Radi on Al-Kafiya, Al-Radi, Najm al-Din Muhammad bin al-Hasan al-Radi al-Istarbadi, edited by: Yusuf Hassan Omar, Jan Yunus University Publications, Benghazi, 2nd edition, 1996 AD.
25- Sharh al-Shafiyya Ibn al-Hajib, al-Radi, Muhammad ibn al-Hasan al-Radi al-Istarbadi, edited by: Muhammad Nour al-Hasan, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1975 AD.
26- Sharh al-Mufasal fi Sanaat al-Israbi, Al-Makhzoumi, edited by: Abdul Rahman bin Salman Al-Uthaymeen, Dar Al-Gharb Al-Islami, 1st edition, 1990 AD.
27- Sharh al-Mufasal, Ibn Ya'ish, presented by: Dr. Emile Badie Yacoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st edition, 2001 AD.
28- Explanation of Shadhur al-Dhahab, Ibn Hisham, sponsored by: Muhammad Abu Fadl Ashour, Dar Revival of Arab Heritage, Beirut - Lebanon, 1st edition, 2001 AD.
29- Explanation of Qatar al-Nada wa al-Sada, Ibn Hisham al-Ansari, explanation and commentary: Taha Muhammad al-Zaynabi, Dhu'li al-Qirba Publications, 4th edition, 1427 AH.
30- Arabic between its yesterday and its present, Dr. Ibrahim Al-Samarrai, Publishing House, 1978 AD.
31- Al-Kitab, Sibawayh, edited by: Abdel Salam Haroun, Egyptian Book Authority, 1st edition, 1975 AD.
32- The Arabic language, its meaning and structure, Dr. Tammam Hassan, World of Books, 5th edition, 2006 AD.
33- Mukhtasar Mughni al-Labib from the Books of Arabs, Muhammad bin Saleh al-Uthaymeen, Al-Rashid Library, Saudi Arabia, 1st edition, 2006 AD.
34- Al-Mutawil on Al-Talkhis, Al-Taftazani, Saad Al-Din, Sanad Press, 1310 AH.
35- Meanings of the Qur'an, Al-Farra', Yahya bin Ziyad, Cairo, 1955 AH.
36- Meanings of Grammar, Fadel Al-Samarrai, Dar Al-Fikr, Jordan, 1st edition, 2000 AD.
37- Dictionary of Grammatical and Morphological Terms, Dr. Muhammad Samir Naguib, Al-Resala Foundation, Dar Al-Furqan, 1st edition, Beirut, 1985 AD.

38- Mughni al-Labib from the Books of Arabs, Ibn Hisham al-Ansari, Jamal al-Din bin Yusuf, edited by: Hanna al-Fakhouri, 4th edition, Beirut - Lebanon, Dar al-Jeel, 1992 AD.
39- Miftah al-Ulum, Al-Sakaki, Abu Yaqoub Yusuf bin Muhammad bin Ali, edited by: Dr. Abdul Hamid Hindawi, 1st edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, 1987 AD.
40- Al-Mufassal fi Sanat Al-Bedouin, Al-Zamakhshari, Abu Al-Qasim Mahmoud bin Amr bin Ahmed, edited by: Dr. Ali Bou Melhem, Al-Hilal Library, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1993 AD.
41- Al-Muqtasid fi Sharh Al-Ihdah, Al-Jurjani, edited by: Dr. Kazem Bahr Al-Marjan, Ministry of Culture and Information, Al-Rasheed Publishing House, 1st edition, Iraq, (ed.).
42- Al-Muqtasib, Al-Mubarrad, Abu Al-Abbas, edited by: Muhammad Abdel-Khaleq Adima, Beirut, (D.T.).
43- Mawahib Al-Muftah fi Sharh Takhlees Al-Muftah, Al-Yaqoubi, Abu Al-Abbas Ahmad bin Muhammad Al-Mughrabi, edited by: Ibrahim Khalil, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya, 1st edition, 1424 AH.
44- Towards facilitation, Dr. Ahmed Abdel Sattar Al-Jawari, Arab Foundation for Studies, Publishing and Distribution, 2nd edition, Iraq, 2006 AD.
45- Arabic Grammar: Criticism and Guidance, Mahdi Al-Makhzoumi, Modern Library Publications, Sidon - Beirut, 2008 AD.
46- Al-Nahw Al-Wafi, Abbas Hassan, Dar Al-Maaref, Egypt, 3rd edition, (ed.).
47- Hama' al-Hawaami' fi Sharh Jum' al-Jawaami', Al-Suyuti, edited by: Ahmed Shams al-Din, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, 1st edition, 1998 AD.